

الولايات المتحدة والترتيبات الدفاعية في الشرق الأوسط

الولايات المتحدة والترتيبات الدفاعية في الشرق الأوسط:

في الاتفاق الإنجليزي - المصري 1954

هدى محمود محمد على نايل

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بالاكاديمية الحديثة

مقدمة

مثل التوقيع على الاتفاق الإنجليزي المصري المعروف باسم اتفاقية الجلاء (1954) نقطة هامة في تاريخ مصر وتتويجاً حقيقياً لثورة يوليو 1952، وكان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر حريصاً على إنجازها لعدة أسباب منها تحقيق حلم عمره باستقلال مصر عن الاستعمار البريطاني البغيض، ثم التفرغ لإنجاز مشروعه الوطني داخلياً واستكمال أهداف ثورة يوليو خاصة فيما يتعلق بإعادة البناء الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي.

ومما لاشك فيه أن مصر قبلت بعض التنازلات عندما وقعت الاتفاقية خاصة ما جاءت به المادة الرابعة التي نصت على أنه في حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أي بلد يكون طرفاً في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية الموقع عليها في القاهرة في 13 أبريل 1950 أو تركيا أن تقدم مصر للمملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازماً لتهيئة قاعدة قناة السويس للحرب وإدارتها إدارة فعالة، وتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانئ المصرية في حدود ما تقتضيه الضرورة القصوى للأغراض سالف الذكر".

وتوضح دراسة الدور الأمريكي في الوساطة في المفاوضات الإنجليزية المصرية أن هذه الفترة كانت قاعدة تصاعد الدور الأمريكي في المنطقة ومحاولات دعم سياسة إقامة الأحلاف العسكرية ضمن الترتيبات الأمنية والدفاعية البريطانية والأمريكية التي هدفت إلى استقطاب أهم الدول الشرق أوسطية ونجحت في استقطاب باكستان وتركيا على سبيل المثال، بينما وقفت مصر حجرة عثرة أمام نجاح هذه السياسة ودفعت بقوة باتجاه التمسك بالقومية العربية واستقلال الدولة الوطنية العربية على عكس ما يشيحه البعض من سعي مصر لمد نفوذها عربياً.

أولاً- مفاوضات جلاء القوات البريطانية منذ الحرب العالمية الثانية.

تعد ركيزة مفاوضات جلاء القوات البريطانية عن مصر هي إحلال ترتيب قانوني بين مصر وبريطانية محل المعاهدة الإنجليزية المصرية الموقعة في لندن في 26 أغسطس 1936. وصيغت وفق معاهدة وضعها في الأصل اللورد ملنر في العام 1920 ولم تقدم امتيازات حقيقية لمصر. وكان إبطال الامتيازات الأجنبية Capitulations قد اتفق عليه بالفعل في العام 1930، كما كانت مصر قد انضمت لعصبة الأمم بوصفها دولة مستقلة. بل على العكس فقد قوت بريطانيا في معاهدة 1936 ضماناتها العسكرية في مصر في المواد الأولى من المعاهدة⁽¹⁾.

لقد ساهمت عدة عوامل في توتر العلاقات البريطانية المصرية ووصول هذا التوتر إلى ذروته في بداية الخمسينيات أولها اندلاع الحرب العالمية الثانية قبل تمكن مصر من الاستفادة التي كانت متوقعة من معاهدة 1936 وتزايد معاناة المصريين جراء الأزمات الاقتصادية التي جرتها الحرب على مصر. كما كانت السلطات الاستثنائية المخولة للحكومة من خلال المراسيم العسكرية البريطانية قد زاد من العنف وأدى إلى صراع علني بين الوفد والملك، وزاد من تدخل بريطانيا لصالح الوفد منذ العام 1942. وعندما سعى الوفد في نهاية العام 1944 لخلافة السلطة في الوزارات لاتي يسيطر عليها القصر. كما كانت هناك عدة دوافع للسياسات التي تبنتها الحكومات المصرية منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية، وأهمها شكوى مصر في مجلس الأمن في العام 1947 ضد المعاهدة الإنجليزية المصرية ورفض مصر التعاون في تحقيق التقدم في المسار الدستوري للسودان وطبيعة العلاقة بين مصر وجامعة الدول العربية وتركيز الجامعة على هدفها الرئيس وهو المقاومة العربية المشتركة لأية محاولات تبذلها القوى الغربية لإعادة إرساء نطاقات هيمنتها في الشرق الأوسط وتكوين الدولة اليهودية في فلسطين، وهو ما كانت مصر طليعة فيه وأثر على علاقاتها ببريطانيا. وكان من اللافت أن حكومات الوفد المتعاقبة عمدت

¹ Randolph Gherson, The Anglo-Egyptian Question, Middle East Journal, Vol. 7, No. 4 (Autumn, 1953), p. 477.

الولايات المتحدة والترتيبات الدفاعية في الشرق الأوسط

على جذب الدول العربية في الفترات المختلفة إلى مدارات حكومة الوفد المصرية لجعل الجامعة أداة للسياسة المصرية في نضالها ضد بريطانيا العظمى، وهو الأمر الذي أعاق الجامعة عن القيام بدورها في الصراع في الشرق الأوسط من وجهة نظر بريطانيا⁽²⁾.

وبدأت المفاوضات الإنجليزية المصرية حول قاعدة قناة السويس في ديسمبر 1950 واستمرت حتى خريف العام 1951. وخلال صيف 1951 وافقت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وتركيا على المشاركة في خطة للدفاع عن الشرق الأوسط. وعندما ألمح وزير الخارجية البريطاني هيربرت موريسون Herbert Morrison في مجلس العموم لدور مصر الهام في الدفاع عن هذه المنطقة (وقبل دعوته مصر للمشاركة في خطة الدفاع) فإنه لاقى صدوداً عندما أخبر وزير الخارجية المصري مجلس النواب أن الوضع المتدهور الحالي من التناقص الدولي الذي يوحى باندلاع حرب عالمية (جديدة) ليس مبرراً لمطالبة مصر "بالتسامح إزاء احتلال ينتهك سيادتنا واستقلالنا". وفي 8 أكتوبر 1951 أصدر رئيس الوزراء المصري تشريعاً لإلغاء معاهدة 1936 وصدق عليه البرلمان المصري في 15 أكتوبر بعد يومين اثنين من تقديم القوى الأربعة مقترحاتها لمصر بخصوص خطة الدفاع عن الشرق الأوسط، ودعوة مصر في الوقت نفسه للانضمام للخطة. وأخبرت الحكومة البريطانية نظيرتها المصرية أنه طالما أن معاهدة 1936 لا تتضمن بنداً خاصاً بالإلغاء من جانب واحد فإنها تنظر للمعاهدة على أنها سارية المفعول لكنها تأمل في البدء في مراجعتها⁽³⁾.

وحظيت الاتفاقية بتأييد الأمريكيين الذين كان لهم دور في إتمامها بآء على طلب الطرفين البريطاني والمصري فقد مارس الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور Dwight

² Gibb, H. A. R. Anglo-Egyptian Relations: A Revaluation, International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-), Vol. 27, No.4 (Oct., 1951), p. 442.

³ Charles B. Selak, Jr. The Suez Canal Base Agreement of 1954, The American Journal of International Law, Vol. 49, No. 4 (Oct., 1955), p. 493.

David Eisenhower ضغوطا قوية على بريطانيا لسحب قواتها، خاصة أن الرئيس الأمريكي كان يرى أن احتفاظ بريطانيا بقوات كبيرة وبصورة دائمة في المنطقة أمر غير مستساغ وغير عملي، وهو ما يتضح لنا فيما أثاره بغدادى لوكالة أنباء مصر رداً على انتقادات الصحافة البريطانية للهجة العنيفة تجاه بريطانيا في خطابات قادة ثورة يوليو حيث أكد بغدادى أن هجوم الصحافة البريطانية محاولة جديدة لتوجيه آراء الضباط الأحرار وتصوير أن هناك انفصال بينها وبين تصريحات محمد نجيب. والحقيقة أن محمد نجيب دعا إلى الجلاء أو الموت، وهو ما يلخص موقف الشعب المصري بأكمله. والشعب المصري الآن مستعد للمعركة الأخيرة لتحرير البلاد من قبضة الإمبرياليين إن أصروا على البقاء. وعلى بريطانيا أن تعلم أنها تجلس فوق بركان. وأكد بغدادى أن مصر تريد السلام لكنها تريد أيضاً الحرية، وبمجرد نيلها الحرية فإنها ستتفاوض بإخلاص مع البريطانيين أما إن أصرت بريطانيا على البقاء فإن مصر ستشن نضالاً قوياً ضدها⁽⁴⁾.

وفي 27 يوليو 1954 بدأ مجدداً العمل في الاتفاق الإنجليزى المصرى. وأكدت المسودة أنه في مقابل الجلاء البريطانى الكامل المتوقع أن يكتمل في غضون عامين فإن قاعدة السويس والمرافق الأخرى سيتم توفير العمل بهم على الفور في حالة وقوع اعتداء خارجي على الدول العربية أو تركيا. وساد تصور في الغرب أن مصر على استعداد في هذه اللحظة للمشاركة في تنظيم إقليمى بقيادة الغرب. وتجاهلت هذه الرؤية القيود الأساسية في اسلياسة الخارجية المصرية خاصة بعد القضاء رسمياً على "الاحتلال" البريطانى والضغط الداخلى على جمال عبد الناصر لعدم التقارب مع بريطانيا⁽⁵⁾.

⁴ FO 371/102803: From Cairo to Foreign Office, Mr. Creswell, No. 622, 4th April, 1953, Addressed to Foreign Office Telegram No. 622 of 4th April, 1953.

⁵ Podeh, Elie, The Drift towards Neutrality: Egyptian Foreign Policy during the Early Nasserist Era, 1952-55, Middle Eastern Studies, Vol. 32, No. 1 (Jan., 1996), p.163- 164.

الولايات المتحدة والترتيبات الدفاعية في الشرق الأوسط

وقد عقدت الإتفاقية⁽⁶⁾ بين المملكة المتحدة ومصر والموقعة بالقاهرة في 19 أكتوبر 1954 لتحل محل المعاهدة الإنجليزية المصرية الموقعة في 26 أغسطس 1936 والتي بطل العمل بها من تاريخ الاتفاقية الأولى والتي تنص على إجلاء القوات البريطانية من المرافق العسكرية التي سمحت بها معاهدة 1936 في قناة السويس بحلول 18 يونيو 1956. وتقرر أنه خلال فترة لاعشرون شهراً هي فترة سماج الجلاء (19 أكتوبر 1954 - 18 يونيو 1956) تقوم القوات المصرية المسلحة بتولى السيطرة تدريجياً على قاعدة قناة السويس⁽⁷⁾.

لكن العامل الأبرز في توتر العلاقات البريطانية المصرية في بداية الخمسينيات كان هزيمة العرب في فلسطين (بالرغم من الدفاع المصري المستميت في الفالوجا) إذ عمدت الحكومة المصرية إلى تبرير أخطائها وسوء إدارتها للحرب مع العصابات الصهيونية المسلحة. وكانت بريطانيا المتهم الأول في هزيمة العرب، وصبت الصحافة المصرية جام غضبها على بريطانيا وأكدت أنه كان ثمة اتفاق بريطاني يهودي لوقف تقدم لاقوات العربية وأن التدخل الإنجليزي الأمريكي كان غطاء لدعم الصهيانية تحت مسمى بعثة برنادوت Bernadotte Mission، كما رأّت مصر أن حلفائها العرب تخلوا عنها وتركوها تتحمل وحدها عواقب سياسة الجامعة العربية ليس ضد الصهاينة فحسب ولكن ضد التقنيات الأمريكية والأسلحة الروسية والدسائس البريطانية⁽⁸⁾.

⁶ انظر النص الإنجليزي كاملاً بالملحق الذي يتضمن ستة مواد عن تنظيم العمل بالقاعدة:

- Anglo-Egyptian Agreement regarding the Suez Canal Base (July 27, 1954), Middle East Journal, Vol. 8, No. 4 (Autumn, 1954), p. 460

⁷ Charles B. Selak, Jr. The Suez Canal Base Agreement of 1954, The American Journal of International Law, Vol. 49, No. 4 (Oct., 1955), p. 487.

⁸ Gibb, H. A. R. Anglo-Egyptian Relations: A Revaluation, International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-), Vol. 27, No.4 (Oct., 1951), pp. 442-443.

ولأسباب عديدة كانت بريطانيا تعتبر مصر أفضل موقع، إن لم يكن الموقع الوحيد الممتاز، في المنطقة لإقامة قاعدة بريطانية في الشرق الأوسط، وهكذا كانت المرافق العسكرية البريطانية في منطقة قناة السويس هي الأكبر من نوعها في الشرق الأوسط بأكمله والوحيدة خارج تركيا القادرة على تقديم دعم سريع لقوة عسكرية كبيرة عند حركتها. وباعتبارها أكبر قاعدة عسكرية غربية خارج بريطانيا والولايات المتحدة بدت منطقة قناة السويس همزة وصل قوية في أبنية الدفاع الإقليمية والدولية التي أسسها الغرب⁽⁹⁾.

لكن عندما فشلت المناقشات بين مصر وبريطانيا في الإبقاء على سيطرة بريطانيا على قاعدة السويس أبطلت مصر من جانب واحد في العام 1951 معاهدة التحالف الإنجليزية المصرية للعام 1936 وأصبح وجود بريطانيا في منطقة السويس بحكم القوة الجبرية فقط وليس بترتيب قانوني مع الحكومة المصرية⁽¹⁰⁾.

وكان اتفاق 1954 يهدف جزئياً إلى أن تحل محل رمزية الهيمنة القديمة مؤشراً على أن بريطانيا ستتعامل مع مصر على أساس المساواة. وفي العام 1953 رأى السير أنتوني إيدن أن من مصلحة بلاده الوصول إلى اتفاق مع المصريين. وبنى وزير الخارجية البريطاني تقيمه استناداً إلى قناعة بأن المصريين أنفسهم يأملون في تسوية مشكلة منطقة القناة وذلك فقط من أجل تحقيق أهدافهم وأقر بحاجاتهم للأمن. أما اللواء محمد نجيب رئيس مجلس قيادة الثورة وزملائه فقد كانوا أكثر رغبة من أية حكومة سابقة في التوصل لتسوية. وعلى الجانب البريطاني من المعادلة حذر إيدن زملائه في الوزارة على نحو فظ من عواقب التناقض الكبير بين عدد القوات البريطانية الفعلية في قناة السويس البالغ 80 ألف جندي والرقم

⁹ Morsy,Laila Amin, The Role of the United States in the Anglo-Egyptian Agreement of 1954, Middle Eastern Studies, Vol. 29, No. 3 (Jul., 1993), p. 527.

¹⁰ Morsy,Laila Amin, The Role of the United States in the Anglo-Egyptian Agreement of 1954, Middle Eastern Studies, Vol. 29, No. 3 (Jul., 1993), p. 527.

الولايات المتحدة والترتيبات الدفاعية في الشرق الأوسط

لامسمح به وفق معاهدة 1936 وهو عشرة آلاف جندي فقط، وأن وجود هذه القوات قد يثير صداماً مع المصريين مما قد يؤدي عمل عسكري كبير وإعادة احتلال مصر نفسها بكل ما يحمله الأمر من عواقب. وسيكون الرأي العام العالمي ضده وسيكون من الصعب على بريطانيا أن تكسب قضية مصر إن رفعت الأخيرة الأمر إلى الأمم المتحدة⁽¹¹⁾.

ثانياً- دور الولايات المتحدة في الاتفاقية الإنجليزية المصرية 1954

كانت هناك عوامل ضاغطة على بريطانيا للدخول في مفاوضات مع مصر لتسوية مسألة قاعدة قناة السويس، منها أنه كانت هناك مؤشرات كثيرة على تراجع الحالة المعنوية للجنود البريطانيين بشكل ملموس، كما شكلت الصعوبات المالية والعملية عاملاً كبيراً في الحفاظ على عمل القاعدة مما جعل بريطانيا ساعية لتسوية مبكرة. فقد كانت المخازن في القاعدة تقدر بقيمة إجمالية 270 مليون جنيه استرليني بينما كانت نفقات استمرار وجود القوات بها تبلغ سنوياً قرابة 50 مليون جنيه استرليني. ولهذا أقام إيدن مبدأه بالدعوة لتحقيق تسوية، لكن نلاحظ بالضرورة أن مفاوضات 1953-1954 فشلت في تجنب نوع الأزمة التي كانت تسوية 1954 تستهدف بالأساس تفاديها⁽¹²⁾.

وفي المقابل كانت مصر تواجه ظروفًا صعبة بعد قيام ثورة 23 يوليو 1952، وأثرت أزمة المفاوضات الإنجليزية المصرية على مصر تأثيراً كبيراً، ويرى البعض أن العامين الذين قضاهما نظام الثورة في الصراع مع بريطانيا أجل تنفيذ الخطط الطموحة التي وضعها الضباط الأحرار لإعادة ضبط الوضع الاجتماعي والسياسي في مصر، وذلك لسببين أولهما أن المفاوضات شغلت الحكام الجدد عن الشؤون الداخلية، وكذلك بسبب رفض الولايات المتحدة تقديم المساعدات المالية للقاهرة

¹¹ Morsy,Laila Amin, The Role of the United States in the Anglo-Egyptian Agreement of 1954, Middle Eastern Studies, Vol. 29, No. 3 (Jul., 1993), p. 527.

¹² Morsy,Laila Amin, The Role of the United States in the Anglo-Egyptian Agreement of 1954, Middle Eastern Studies, Vol. 29, No. 3 (Jul., 1993), pp. 527-528.

طالما أن الأخيرة لم تتوصل لاتفاق نهائي مع بريطانيا بخصوص قاعدة قناة السويس والوجود البريطاني بها⁽¹³⁾.

وكان المعارض الرئيس داخل الحكومة البريطانية للتوافق مع المصريين بخصوص قاعدة قناة السويس رئيس الوزراء وينستون تشرشل نفسه، الذي كان متحفظاً تجاه المقاربة السلمية نحو مصر قبل ثورة يوليو وبعدها، وكان يلح دائماً على وزير خارجيته أنتوني إيدن بألا يكون خاضعاً للتخويف المصري. وكانت له جملته الشهيرة "إن بدوت كسملت للعنف وإخراج القوات بسبب التهديدات والأعمال الوحشية (؟؟) فإن ذلك سيسبب استياء كبيراً في عنصر الرأي العام البريطاني الذي يعتمد بقاءك على احترامه لك". غير أن موقف تشرشل بدأ في التغير في العام 1953 بسبب جوهري وهو الناحية الاقتصادية التي جعلته يفضل الانسحاب من منطقة القناة. لكنه ظل متردداً بسبب مشاعره بأن الإمبراطورية البريطانية ستفقد موقعها الاستراتيجي الأول في العالم ورؤيته الاستعلائية أنه لا يمكن لبريطانيا ترك قاعدة تبلغ قيمتها 50 مليون جنيه لمن لا يمكنهم العناية بها. ورأى تشرشل أن خروج البريطانيين من مصر والسودان سيكون مرحلة أخرى في سياسة Scuttle التي بدأت في الهند وانتهت في عبادان Abadan بإيران، أي أن الخروج من مصر والسودان سيعقبه خروج بريطانيا من جميع مستعمراتها في أفريقيا، وساعدت هذه العوامل في تشكيل مسار المفاوضات الإنجليزية المصرية خاصة عندما كان إيدن غائبا عن وزارة الخارجية في الفترة من أبريل إلى أكتوبر 1953 لأسباب صحية⁽¹⁴⁾.

وبمجرد التوصل للاتفاقية الإنجليزية المصرية في أكتوبر 1954 بتوقيع السيد ناتنج عليها وافق الأمريكيون على استخدام مساعداتهم الاقتصادية كحافز لدفع

¹³ Hourani, Albert, The Anglo-Egyptian Agreement: Some Causes and Implications, Middle East Journal, Vol. 9, No. 3 (Summer, 1955), p. 251.

¹⁴ Morsy, Laila Amin, The Role of the United States in the Anglo-Egyptian Agreement of 1954, Middle Eastern Studies, Vol. 29, No. 3 (Jul., 1993), p. 528.

الولايات المتحدة والترتيبات الدفاعية في الشرق الأوسط

المصريين للحفاظ على الاتفاقية. وأكد إيدن أن ذلك الأمر كان مفهوماً للغاية من قبل البريطانيين وإن لم يعبر عنه قبلها. فالمساعدات الاقتصادية والعسكرية التي تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديمها لمصر لم تكن لغرض الحفاظ على الأمن الداخلي والدفاع عن النفس المشروع ولكن لمساعدة مصر في تنفيذ التزاماتها وفق بنود تسوية مسألة قاعدة قناة السويس. وعقب توقيع الاتفاقية قدمت واشنطن للقاهرة فوراً مبلغ 21 مليون دولار مساعدة مالية عاجلة، واعتبرت واشنطن أن الاتفاقية شكلت أساساً جديداً وأكثر استمرارية لهدوء وأمن الإقليم وأنه تسوية حكيمة لعهد إمبريالي⁽¹⁵⁾.

ثالثاً- أثر السياسة الدفاعية الأمريكية في الشرق الأوسط على المفاوضات الإنجليزية المصرية.

وكان توجه الحكومة البريطانية في المفاوضات مع مصر يقوم على التوصل لاتفاق دفاعي بهدف تقادي أي التزام ينتهي بخروج بريطاني من المنطقة. وفي أوائل العام 1953 وضع السير أنتوني إيدن شروط التوصل لتسوية مع مصر وشملت:

- 1- انسحاب تدريجي للقوات البريطانية من مصر.
- 2- الحفاظ على قاعدة عسكرية في منطقة القناة سلمياً بشروط تمكننا وحلفائنا من الاستخدام الفوري لها في حالة وقوع حرب.
- 3- تنظيم إنجليزي مصري للدفاع الجوي المصري.
- 4- مشاركة مصر في منظمة دفاعية للشرق الأوسط.

¹⁵ Morsy,Laila Amin, The Role of the United States in the Anglo-Egyptian Agreement of 1954, Middle Eastern Studies, Vol. 29, No. 3 (Jul., 1993), p. 551.

5- تقديم المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية برنامج مساعدات عسكرية واقتصادية⁽¹⁶⁾.

وهي مقترحات مترابطة في رأي إيدن. وأكد أن بريطانيا لن توافق على الجلاء إلا في حال امتلاك حكومتها تطينات كافية (غالباً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية) بمشاركة مصر في منظمة دفاع الشرق الأوسط Middle East Defence Organization، لأنه في حال رفض مصر المشاركة في تخطيط دفاعي مشترك سيكون فراغ دفاعي كبير في الشرق الأوسط⁽¹⁷⁾.

وتم في 12 فبراير 1953 التوصل لاتفاق بين المملكة المتحدة ومصر بخصوص الوضع المستقبلي للسودان، وهو ما فتح طريقاً أمام مزيد من المفاوضات بخصوص قاعدة قناة السويس. وبدأت محادثات بين الحكومتين في نهاية أبريل لكنها قطعت في 6 مايو واستؤنفت في نهاية أغسطس واستمرت حتى نهاية سبتمبر وعادت للتوقف مرة أخرى في أكتوبر. وفي هذه الفترة تصاعدت حدة التوتر بين المملكة المتحدة ومصر خاصة مع تزايد هجمات الفدائيين المصريين على القوات البريطانية في قناة السويس. وتطورت المعارضة البريطانية لانسحاب القوات البريطانية ومزيد من المحادثات مع مصر من قبل مجموعة من أعضاء البرلمان من المحافظين بقيادة الكابتن تشارلز ووترهاوس C. Waterhouse. واستخدمت الولايات المتحدة مساعيها الحميدة للتوصل إلى حل مرضي للطرفين في مسألة القاعدة. وبعد عروض عديدة وعروض مضادة في بداية العام استؤنفت المحادثات

¹⁶ Morsy,Laila Amin, The Role of the United States in the Anglo-Egyptian Agreement of 1954, Middle Eastern Studies, Vol. 29, No. 3 (Jul., 1993), p. 528.

¹⁷ Morsy,Laila Amin, The Role of the United States in the Anglo-Egyptian Agreement of 1954, Middle Eastern Studies, Vol. 29, No. 3 (Jul., 1993), pp. 528-9

الولايات المتحدة والترتيبات الدفاعية في الشرق الأوسط

غير الرسمية في 10 يوليو 1954 وبضغط من الولايات المتحدة اتفق الطرفان على الخطوط العريضة لاتفاقية جلاء في 27 يوليو 1954⁽¹⁸⁾.

وكان الموقف الأمريكي متسقاً بشكل عام مع سياسات بريطانيا تجاه مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط، ولم يكن الخلاف في أهداف هذه السياسة إذ كانت مسألة ترتيبات الدفاع في الشرق الأوسط مرتبطة في الذهن الأمريكي بقاعدة السويس وجلاء بريطانيا. وبالفعل فإن الرئيس أرنهاور اتفق مع إيدن على أنه إن ترك البريطانيون منطقة القناة قبل وضع ترتيب مسألة الدفاع في الشرق الأوسط فإن ذلك يعني التعرض (الأمريكي والبريطاني) للابتزاز المصري. وهكذا اختلف الأمريكيون مع البريطانيون حول التكتيكات فحسب. وقد أكد وزير الخارجية الأمريكي دالاس مراراً على أن هذه القضايا لا يجب أن تطرح علناً في المقاربة البريطانية في المفاوضات مع مصر. وفي مقترحاته المبكرة لواشنطن في نوفمبر 1952 أكد اللواء محمد نجيب على أن تعاون مصر مع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط مشروط بإكمال انسحاب القوات البريطانية من الأراضي المصرية. ولهذا السبب رأيت الولايات المتحدة أنه إن اتبعت دبلوماسية بها قدر من السرية فإنه يمكن دفع مصر لمناقشة تكوين منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ومدى مشاركتها فيها قبل تقدم الجلاء البريطاني عن الأراضي المصرية⁽¹⁹⁾.

وكان دالاس مشغول في جولته الشرق أوسطية بعدة قضايا أهمها الجدل المستمر بين الحكومتين البريطانية والإيرانية حول مصير شركة البترول الأنجلو-إيرانية التي أممت قبيل الزيارة والصراع بين مصر وبريطانيا حول الوجود البريطاني في منطقة قاعدة قناة السويس واستمرار النزاع العربي الإسرائيلي حول فلسطين وهي الأمور التي ألحت على الولايات المتحدة في الإسراع بمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط

¹⁸ Charles B. Selak, Jr. The Suez Canal Base Agreement of 1954, The American Journal of International Law, Vol. 49, No. 4 (Oct., 1955), p. 494.

¹⁹ Morsy, Laila Amin, The Role of the United States in the Anglo-Egyptian Agreement of 1954, Middle Eastern Studies, Vol. 29, No. 3 (Jul., 1993), p. 529

لاحتواء الآثار الجانبية لهذه التطورات. ولاحظ دالاس إلى أن احتمالات التحالف الجماعي ضد الوجود السوفيتي أكثر تشجيعاً في تركيا وباكستان والعراق وسوريا حيث بدأ اقلادة السياسيون في هذه الدول أكثر وعياً بالتهديد الشيوعي عن بقية دول الشرق الأوسط لاسيما مصر⁽²⁰⁾.

ورغم أن فكرة تكوين شكل من أشكال الحلف الدفاعي في الشرق الأوسط يضم بريطانيا والولايات المتحدة والعديد من الدول الشرق أوسطية كانت بالأساس بريطانية فإن قوة الدفع الرئيسية في هذه الفكرة كانت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية الخمسينيات. وحدث الاختلاف في أن لفكرة أساساً كانت تستهدف من ورائها بريطانيا توفير حلف دفاعي إقليمي يضمن أمن الشرق الأوسط ومكانة بريطانيا في الإقليم حيث تمتعت بريطانيا بدور عسكري كبير في الإقليم وكانت حريصة على تقوية هذا الدور والحفاظ عليه. لكن بعد الحرب العالمية الثانية وهيمنة الولايات المتحدة على أوروبا بالكامل رأت بريطانيا عدم جدوى منافستها للولايات المتحدة ونفوذها المتنامي في الشرق الأوسط وضرورة العمل معها لمواجهة تهديد الاتحاد السوفيتي والحركات الوطنية الصاعدة خاصة في مصر⁽²¹⁾.

وقد أوضحت الولايات المتحدة بجلاء لبريطانيا أن سياستها الخارجية تهدف بالأساس إلى تحقيق مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ومن ثم فإنها لن تشارك مباشرة في المفاوضات الإنجليزية المصرية. وأخبرت واشنطن السفير البريطاني بها أنه على البريطانيين بدء المفاوضات مع مصر على أساس ثنائي وأنه إن استطاع البريطانيون بدء المحادثات بسرعة وبهدوء حول المراحل الثلاثة الأولى التي اقترحها إيدن فإن الأمريكيين يمكنهم أن يدخلوا في نقاش حول الدفاع عن الشرق الأوسط والتفاوض حولها كجزء من حزمة المفاوضات الإنجليزية المصرية. ولم تكن

²⁰ Sanjian, Ara, The Formulation of the Baghdad Pact, Middle Eastern Studies, Vol. 33, No. 2 (Apr., 1997), p. 226.

²¹ Behçet K. Yeşilbursa, The American Concept of the 'Northern Tier' Defence Project and the Signing of the Turco-Pakistani Agreement, 1953-54, Middle Eastern Studies, Vol. 37, No. 3 (Jul., 2001), p. 59.

الولايات المتحدة والترتيبات الدفاعية في الشرق الأوسط

مشكلة البريطانيين الأساسية تحقيق مشاركة الأمريكيين في المفاوضات ولكن في إقناع الأمريكيين بأن التكتيكات البريطانية الهادفة إلى تحقيق الأهداف الأساسية من المفاوضات مع مصر صحيحة. وتجلّى ذلك في شعور تشرشل بالإحباط عندما لم يستجب أيزنهاور ولا وزير خارجيته دالاس استجابة إيجابية لاقتراحه بتكوين جبهة إنجليزية-أمريكية مشتركة في المفاوضات مع مصر (22).

وفي 21 مارس 1953 قدمت السفارة البريطانية في واشنطن مذكرة لوزارة الخارجية الأمريكية تستهدف الضغط على حكومة محمد نجيب وأكدت المذكرة على إيمان المملكة المتحدة بأن أية مقارنة ناجحة تجاه مصر تعتمد بالأساس على موقف الولايات المتحدة وطلبت المذكرة الدعم من الأمريكيين على النحو التالي:

1- التوضيح للحكومة المصرية أن الولايات المتحدة لن تقدم مزيد من المساعدات الاقتصادية أو العسكرية لمصر في حال لم تستعد الحكومة المصرية لمفاوضات مفتوحة على الأساس المطروح في حزمة الاقتراحات البريطانية الخمسة.

2- التوضيح للمصريين أن لولايات المتحدة تقدم دعمها الكامل لحزمة المقترحات وأنها ترى أن الاتفاقات على النقاط الخمسة مترابطة ولا يمكن الفصل بينها (23).

وحدث التغيير الكبير في تفهم بريطانيا لتحفظ الولايات المتحدة في ربيع 1954 بعد تساؤل أهمية قناة السويس وقاعدتها عقب التطورات في التكنولوجيا النووية بعدما جربت الولايات المتحدة في مارس 1954 القنبلة الهيدروجينية في بداية الشهر، وتغيرت الأهمية اسلتراتيجية لقاعدة قناة السويس مع بداية عهد القنابل النووية سهلة النقل نسبيا، وإمكان خدمة المصالح البريطانية من خلال قواعد عسكرية

²² Morsy,Laila Amin, The Role of the United States in the Anglo-Egyptian Agreement of 1954, Middle Eastern Studies, Vol. 29, No. 3 (Jul., 1993), p. 534.

²³ Morsy,Laila Amin, The Role of the United States in the Anglo-Egyptian Agreement of 1954, Middle Eastern Studies, Vol. 29, No. 3 (Jul., 1993), p. 535.

د/ هدى محمود محمد على نايل

أصغر حجماً وأقل تكلفة وأكثر انتشاراً. وهكذا انجاز وزير الدفاع البريطاني لورد ألكسندر ووزير الدولة للحرب أنتوني هيد Head . A. التوصل لاتفاق مع مصر وكان هو نفس حال باقي عناصر القوات المسلحة البريطانية. وبدا الاتفاق بالنسبة لهم وسيلة لحل التزام عفا عليه الزمن⁽²⁴⁾.

وفي الفترة من 1952-1954 حولت بريطانيا اهتمامها من محمد نجيب إلى جمال عبد الناصر الذي اعتبروه الروح المحركة لثورة يوليو. وكان محمد نجيب بالنسبة لهم من البداية أقل تأثيراً من بعض الضباط الشبان وخاصة عبد الناصر. وبالفعل كان عبد الناصر مبادراً بكسر حلقة الانسداد في فبراير 1954 وبعد استقالة محمد نجيب كرئيس للجمهورية وإعلان عبد لاناصر رئيساً لمجلس قيادة الثورة ورئيساً للوزراء. فقد وافق رئيس الوزراء الجديد على الإتاحة التلقائية لقاعدة القناة لإعادة دخول القوات البريطانية في حالة الهجوم على تركيا -وليس إيران كما كانت تريد بريطانيا- وعلى أي دولة عضو بجامعة الدول العربية". وفي المقابل طلب عبد الناصر من بريطانيا ألا تصمم على ارتداء فنييها الملابس الرسمية البريطانية. وقد لعب السفير الأمريكي في القاهرة دوراً بارزاً في دفع المفاوضات نحو هذه النتائج الحاسمة. واعتبرت الولايات المتحدة وبريطانيا أن شمول تركيا في المفاوضات ومشروع الاتفاقية تنازلاً هاماً من قبل مصر نحو ضمان المصالح الاستراتيجية الغربية في شرق المتوسط. وأكدت السفارة الأمريكية في القاهرة أن جمال عبد الناصر أظهر درجة أكبر من الواقعية والنضج السياسيين عن غيره من القادة المصريين⁽²⁵⁾.

²⁴ Morsy,Laila Amin, The Role of the United States in the Anglo-Egyptian Agreement of 1954, Middle Eastern Studies, Vol. 29, No. 3 (Jul., 1993), p. 547.

²⁵ Morsy,Laila Amin, The Role of the United States in the Anglo-Egyptian Agreement of 1954, Middle Eastern Studies, Vol. 29, No. 3 (Jul., 1993), p. 547-548.

الولايات المتحدة والترتيبات الدفاعية في الشرق الأوسط

واعتبر إيدن أن لاتنازل المصري بخصوص إعادة دخول القوات البريطانية في حالة مهاجمة تركيا علامة مشجعة وقرر المضي قدماً في المفاوضات. وفي المقابل تعهدت بريطانيا بأن يدير قاعدة السويس فنيين مدنيين بدلاً من الجنود البريطانيين، وأنهم لن يرتدون الملابس الرسمية البريطانية (في إشارة إلى التخلص من أحد رموز الاحتلال) وأن القوات البريطانية ستسحب من قاعدة القناة في غضون 20 شهراً من توقيع الاتفاقية التي تقرر أن تستمر لفترة محددة قد تصل إلى سبعة أعوام فقط⁽²⁶⁾.

وكانت إدارة أيزنهاور أكثر اهتماماً بالشرق الأوسط وفي قلبه مصر من أية إدارة سابقة عليها، وكان المؤشر على ذلك أن زيارة وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس Foster Dulles . J للشرق الأوسط في مايو 1953 كانت الأولى من نوعها لوزير خارجية أمريكي. ورغم أن الولايات المتحدة لم يكن لديها وجود عسكري في المنطقة فإنها لم تكن تعتمد كثيراً على وضع سياسي يفتقر عن السياسة البريطانية في نفس المنطقة. وتركز الوجود الأمريكي في مجلدين أساسيين هما التعليم العالي والجانب الاقتصادي ولاسيما تطوير الموارد البترولية في الإقليم. وحتى خلال لافتره التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة فإن دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ظل هامشياً في ظل اهتمام واشنطن الرئيس بإعادة بناء أوروبا واستقرار الشرق الأقصى. وبالرغم من المصاعب التي واجهتها بريطانيا في فترة ما بعد الحرب فإنها ظلت القوة الغربية المهيمنة في الإقليم⁽²⁷⁾.

وأصبح بقاء الوفد في السلطة قائماً على قدرته على إلغاء معاهدة 1936، وهو الأمر الذي صعب الأمور على أعضاء الوفد إضافة إلى ما حدث في وقت معاصر من تأمين للبترول في إيران وهو ما حث قطاعات من المصريين على

²⁶ Morsy,Laila Amin, The Role of the United States in the Anglo-Egyptian Agreement of 1954, Middle Eastern Studies, Vol. 29, No. 3 (Jul., 1993), p. 549.

²⁷ Morsy,Laila Amin, American Support for the 1952 Egyptian Coup: Why? Middle Eastern Studies, Vol. 31, No. 2 (Apr., 1995), p. 307.

المطالبة بتحريك مماثل ليس فحسب في إبطال المعاهدة ولكن في تأمين قناة السويس أيضاً. وألح مكرم عبيد باشا (الذي كان يقود جماعة منشقة من الوفد حينذاك) على ضرورة إلغاء المعاهدة ودخل في إضراب عن الطعام حتى تحقيق المطلب. وطمأن وزير الخارجية المصري صلاح الدين الشعب المصري في العام 1951 بأن حكومة الوفد قررت إبطال المعاهدة واعتبر هذا اليوم عيداً وطنياً. وفي هذه الظروف لم يكن أمام النحاس باشا سوى إلغاء المعاهدة أو تقديم استقالته. وهكذا مضت المفاوضات بين لندن والقاهرة في هذا السياق من أجل إنشاء حلف شرق أوسطي تكون فيه مصر شريكاً على قدم المساواة مع بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا، وصممت مصر على ضرورة "الجلء" قبل الدخول في أية مفاوضات إضافية⁽²⁸⁾.

وأدى تزايد الوعي الوطني في مصر عقب الحرب العالمية الثانية إلى محاولة الحكومة المصرية إلغاء معاهدة 1936 مجازة للرأي العام المصري، ولكنها كانت محاولة فاشلة. ولم يكن ما يقلق المصريين احتلال أراضي مصرية على يد قوات أجنبية فحسب، ولكن ما أقلقهم حقيقة أن عدد القوات التي ظلت في قاعدة القناة بعد الحرب كانت أكبر بكثير مما نص عليه الملحق الثالث عشر من المعاهدة. وبالفعل فإنه في العام 1946 توصلت بريطانيا ومصر إلى اتفاق هام بخصوص جلاء القوات البريطانية بحلول الأول من سبتمبر 1949؛ ونتج عن العجز عن الاتفاق حول قضايا أخرى وخاصة الوضع المستقبلي للسودان الإنجليزي المصري فشل هذا المسعى. وفي 8 يوليو 1947 طرحت مصر القضية أمام مجلس الأمن بالأمم المتحدة لكن لم يبت المجلس في الأمر. وبحلول العام 1948 زاد تمسك

²⁸ Khadduri, Majid, The Anglo-Egyptian Controversy, Proceedings of the Academy of Political Science, Vol. 24, No. 4, International Tensions in the Middle East (Jan., 1952), p. 96.

الولايات المتحدة والترتيبات الدفاعية في الشرق الأوسط

بريطانيا بقاعدة قناة السويس أملاً منها في الحفاظ على مصالحها الدفاعية في الشرق الأوسط⁽²⁹⁾.

وكانت لندن معنية بدعم إسرائيل وكذلك باستقرار وضع العرب في الحلف الموالي للغرب. وبالفعل وقعت بريطانيا الإعلان الثلاثي Tripartite Declaration (الذي وقعته كل من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا لضمان الوضع القائم في الأراضي في الشرق الأوسط التي حددتها مخرجات الحرب العربية الإسرائيلية) في مايو 1950 وكان أهم ما فيه من وجهة نظر إسرائيل الفقرة الخاصة بالسلح خاصة بعد أن أقدمت بريطانيا على بيع طائرات نفاثة لمصر حتى قبل التوقيع على الإعلان الثلاثي مما جعل مصر أول دولة في الشرق الأوسط تمتلك الطائرات النفاثة (مع الأخذ في الاعتبار أن الحرب الكورية أوقفت استكمال تنفيذ الصفقة ولم تتسلم مصر من بريطانيا سوى 35 طائرة من أصل 105 طائرة كان متفق عليها)⁽³⁰⁾.

وفي أبريل 1954 وقعت تركيا وباكستان اتفاق صداقة وتعاون، وعمل الاتفاق كأساس لنظام دفاعي إقليمي، وحاولت الدولتان بتشجيع أمريكي ضم دول عربية أخرى للحلف ولاسيما الشمال. وخشيت مصر من أن تؤدي مشاركة العراق في الحلف إلى إضعاف موقفها التفاوضي في مواجهة بريطانيا، وأرسلت إلى وزارة الخارجية الأمريكية تخبرها أن مصر "ستعارض بكل الوسائل الممكنة" مثل هذه الخطوة. كما شنت مصر حملة إعلامية ضد العراق. وعلن رئيس الوزراء العراقي فضيل الجمالي أن "العراق لم توجه له الدعوة للانضمام لمثل هذا التحالف وأنها لم تتظر في أمر الانضمام للحلف"، كما أثار منح المساعدات العسكرية الأمريكية

²⁹ Charles B. Selak, Jr. The Suez Canal Base Agreement of 1954, The American Journal of International Law, Vol. 49, No. 4 (Oct., 1955), p. 493.

³⁰ Levey, Zach, Anglo-Israeli Strategic Relations, 1952-56, Middle Eastern Studies, Vol. 31, No. 4, Israel (Oct., 1995), p. 774.

للعراق في العام 1954 المخاوف المصرية من اتباع الدول العربية المثال العراقي⁽³¹⁾.

خاتمة

ظهر التأثير الأمريكي جلياً في المفاوضات الإنجليزية المصرية بخصوص الجلاء عن قاعدة قناة السويس، حيث لعبت واشنطن دور الوسيط بين الجانبين من أجل صيانة مصالحها في الشرق الأوسط الكبير الذي يمتد من باكستان شرقاً إلى شمال أفريقيا غرباً، وتدرج الدور الأمريكي من الضغط على بريطانيا لقبول الدخول في المفاوضات مع مصر إلى التلويح بأن الدور الأمريكي لن يكون فاعلاً إلا بعد التوصل لاتفاق حول البنود الثلاثة الأولى من مقترحات أنتوني إيدن. وفي المقابل كانت واشنطن تبقي على القنوات مفتوحة مع نظام ثورة 23 يوليو الوليد في مصر وتتابع التطورات الداخلية في الدولة الأهم في الشرق الأوسط وهي مصر بهدف تعزيز نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة وتحقيق إقام حلف الدفاع عن الشرق الأوسط، وهو الحلف الذي ظهر لاحقاً في صورة حلف بغداد والذي ناهضته مصر باعتباره افتتاتاً على توجهات القومية العربية وانتقاصاً من استقلال الدول الوطنية في المنطقة وداعماً للوجود الإسرائيلي وميسراً لاندماج إسرائيل في المنطقة على الأقل بشكل غير مباشر في ذلك الوقت من خلال الترتيبات الدفاعية والأمنية البريطانية والأمريكية.

وضغطت الولايات المتحدة على مصر بسلاح المعونات الاقتصادية والعسكرية والتلويح بمنحها أو منعها حسب مسار المفاوضات الإنجليزية البريطانية، وبالتنسيق الكامل مع بريطانيا. وهو الأمر الذي شكل هاجساً أخذ في التصاعد لدى البريطانيين من أفول وجودهم في منطقة قناة السويس وبداية موجة تفكيك

³¹Podeh, Elie, The Drift towards Neutrality: Egyptian Foreign Policy during the Early Nasserist Era, 1952-55, Middle Eastern Studies, Vol. 32, No. 1 (Jan., 1996), p.163.

الولايات المتحدة والترتيبات الدفاعية في الشرق الأوسط

المستعمرات البريطانية في أفريقيا، وهو الهاجس الذي تحقق بالفعل في غضون سنوات قليلة بعد العام 1954.

وكان للضغط الأمريكي مردوده في سير المفاوضات، غير أن العامل الأبرز في قبول بريطانيا ورئيس وزراءها ونستون تشرشل في الماضي قدماً في المفاوضات التي وضع هدف رئيس لها وهو جلاء القوات البريطانية وبقاءها فترة وجيزة وفق شروط معينة ونزع الجانب العسكري من العناصر البريطانية التي ستظل في القاعدة كان ذلك التطور المذهل الذي أنجزته الولايات المتحدة في إنتاج قنابل هيدروجينية صغيرة وسهلة الحفظ والاستخدام نسبياً وهو ما عنى هيمنة عسكرية فائقة لحلف الناتو وقلل من أهمية قاعدة قناة السويس في ظل الردع النووي الأمريكي - الغربي.

وهكذا فإن الدور الأمريكي كان بارزاً في سير المفاوضات الإنجليزية المصرية إلى جانب العوامل المحلية في مصر وبريطانيا والدافعة باتجاه ضرورة الجلاء البريطاني عن مصر بعد إلغاء معاهدة 1936 وعدم قانونية بقاء القوات البريطانية في قاعدة قناة السويس.

ملحق

نص الاتفاق

قرار بإصدار الاتفاق وملحقه والخطابات المتبادلة الملحقة به والمحضر المتفق عليه، العقود بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا والموقع عليه بالقاهرة في 19 أكتوبر سنة 1954 مجلس الوزراء بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 10 فبراير سنة 1953، وعلى القانون رقم 637 لسنة 1954 بالموافقة على الاتفاق وملحقه والخطابات المتبادلة الملحقة به والمحضر المتفق عليه، المعقود بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا والموقع عليه بالقاهرة في 19 أكتوبر سنة 1954. وبناء على ما عرضه وزير الخارجية قرر:

مادة 1- يعمل اعتبار من 19 أكتوبر سنة 1954 بالاتفاق وملحقه والخطابات المتبادلة الملحقة به والمحضر المتفق عليه، المعقود بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا والموقع عليه بالقاهرة في 19 أكتوبر سنة 1954 والمرفق نصه لهذا القرار.

مادة 2- على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار.

رئيس مجلس الوزراء جمال عبد الناصر حسين بكباشي (أ. ح)

نص اتفاق 19 أكتوبر سنة 1954 إن حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا، إذ ترغبان في إقامة العلاقات المصرية الإنجليزية على أساس جديد من التفاهم المتبادل والصداقة الوطيدة، قد اتفقتا على ما يأتي:

المادة (1) تجلو قوات صاحبة الجلالة جلاء تاماً عن الأراضي المصرية وفقاً للجدول المبين في الجزء (أ) من الملحق الرقم (1) خلال فترة عشرين شهراً من تاريخ التوقيع على الاتفاق الحالي.

الولايات المتحدة والترتيبات الدفاعية في الشرق الأوسط

المادة (2) تعلن حكومة المملكة المتحدة انقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها في لندن في السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة 1936، وكذلك المحضر المتفق عليه، والمذكرات المتبادلة، والاتفاق الخاص بالإعفاءات والميزات التي تتمتع بها القوات البريطانية في مصر وجميع ما تفرع عنها من اتفاقات أخرى.

المادة (3) تبقى أجزاء من قاعدة قناة السويس الحالية. وهي المبينة في المرفق (أ) بالملحق الرقم (2) في حالة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام فوراً وفق أحكام المادة الرابعة من الاتفاق الحالي. وتحقيقاً لهذا الغرض يتم تنظيمها وفق أحكام الملحق الرقم (2).

المادة (4) في حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أي بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفاً في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية الموقع عليها في القاهرة في الثالث عشر من شهر إبريل سنة 1950، أو على تركيا، تقدم مصر للمملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازماً لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة. وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانئ المصرية في حدود ما تقتضيه الضرورة القصوى للأغراض سالفة الذكر.

المادة (5) في حالة عودة القوات البريطانية إلى منطقة قاعدة قناة السويس وفقاً لأحكام المادة (4)، تجلو هذه القوات فوراً بمجرد وقف القتال المشار إليه في تلك المادة.

المادة (6) في حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على أي بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفاً في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية، أو على تركيا يجري التشاور فوراً بين مصر والمملكة المتحدة.

المادة (7) تقدم حكومة جمهورية مصر تسهيلات مرور الطائرات وكذا تسهيلات النزول وخدمات الطيران المتعلقة برحلات الطائرات التابعة لسلاح الطيران الملكي التي يتم الإخطار عنها. وتعامل حكومة جمهورية مصر هذه الطائرات فيما يتعلق بالإذن بأية رحلة لها، معاملة لا تقل عن معاملتها لطائرات أية دولة أجنبية أخرى مع استثناء الدول الأطراف في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية.

ويكون منح التسهيلات الخاصة بالنزول وخدمات الطيران المشار إليها آنفاً في المطارات المصرية في قاعدة قناة السويس.

المادة (8) تقر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية التي هي جزء لا يتجزأ من مصر طريق مائي له أهميته الدولية من النواحي الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية، وتعربان عن تصميمهما على احترام الاتفاقية التي تكفل حرية الملاحة في القناة الموقع عليها في القسطنطينية في التاسع والعشرين من شهر أكتوبر سنة 1888.

المادة (9): (أ) حكومة المملكة المتحدة أن تنقل أية مهمات بريطانية من القاعدة أو إليها حسب تقديرها. (ب) لا يجوز أن تتجاوز المهمات القدر المتفق عليه في الجزء من الملحق الرقم (2) إلا بموافقة حكومة جمهورية مصر.

المادة (10) لا يمس الاتفاق الحالي، ولا يجوز تفسيره على أنه يمس، بأية حال حقوق الطرفين والتزاماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة.

المادة (11) تعتبر ملاحق هذا الاتفاق ومرفقاته جزءاً لا يتجزأ منه.

المادة (12) (أ) يظل هذا الاتفاق نافذاً مدة سبع سنوات من تاريخ توقيعه. (ب) تتشاور الحكومتان خلال الإثني عشر شهراً الأخيرة من تلك المدة. لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق. (ج) ينتهي العمل بهذا الاتفاق بعد سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليه، وعلى حكومة المملكة المتحدة أن تنقل، أو تتصرف، فيما قد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات في القاعدة ما لم تتفق الحكومتان المتعاقدتان على مد هذا الاتفاق.

المادة (13) يعمل بالاتفاق الحالي على اعتبار أنه نافذ من تاريخ توقيعه وتبادل وثائق التصديق عليه في القاهرة في أقرب وقت ممكن. وإقراراً بما تقدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك هذا الاتفاق ووضعوا أختامهم عليه. تحرر في القاهرة في اليوم التاسع عشر من أكتوبر 1954 من صورتين باللغتين العربية والإنجليزية ويعتبر كلا النصين متساويين في الرسمية.

توقيعات: جمال عبد الناصر هـ. أ. نتنج، عبد الحكيم عامر، ر. س. ستيفنسون،
عبد اللطيف البغدادي، ر. بنسون، صلاح سالم، محمود فوزي.

مراجع البحث

- FO 371/102803: From Cairo to Foreign Office, Mr. Creswell, No. 622, 4th April, 1953, Addressed to Foreign Office Telegram No. 622 of 4th April, 1953.
- Anglo-Egyptian Agreement regarding the Suez Canal Base (July 27, 1954), Middle East Journal, Vol. 8, No. 4 (Autumn, 1954).
- Behçet K. Yeşilbursa, The American Concept of the 'Northern Tier' Defence Project and the Signing of the Turco-Pakistani Agreement, 1953-54, Middle Eastern Studies, Vol. 37, No. 3 (Jul., 2001),.
- Charles B. Selak, Jr. The Suez Canal Base Agreement of 1954, The American Journal of International Law, Vol. 49, No. 4 (Oct., 1955).
- Gibb, H. A. R. Anglo-Egyptian Relations: A Revaluation, International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-), Vol. 27, No.4 (Oct., 1951).
- Hourani, Albert, The Anglo-Egyptian Agreement: Some Causes and Implications, Middle East Journal, Vol. 9, No. 3 (Summer, 1955).
- Khadduri, Majid, The Anglo-Egyptian Controversy, Proceedings of the Academy of Political Science, Vol. 24, No. 4, International Tensions in the Middle East (Jan., 1952).
- Levey, Zach, Anglo-Israeli Strategic Relations, 1952-56, Middle Eastern Studies, Vol. 31, No. 4, Israel (Oct., 1995).
- Morsy, Laila Amin, The Role of the United States in the Anglo-Egyptian Agreement of 1954, Middle Eastern Studies, Vol. 29, No. 3 (Jul., 1993).
- Morsy, Laila Amin, American Support for the 1952 Egyptian Coup: Why? Middle Eastern Studies, Vol. 31, No. 2 (Apr., 1995).
- Podeh, Elie, The Drift towards Neutrality: Egyptian Foreign Policy during the Early Nasserist Era, 1952-55, Middle Eastern Studies, Vol. 32, No. 1 (Jan., 1996).
- Randolph Gherson, The Anglo-Egyptian Question, Middle East Journal, Vol. 7, No. 4 (Autumn, 1953).
- Sanjian, Ara, The Formulation of the Baghdad Pact, Middle Eastern Studies, Vol. 33, No. 2 (Apr., 1997).